ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

بناء الدولة الليبية بين التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية (قراءة في مسارات الفوضى والاستقرار)

د. عبدالسلام بشير الصغير*
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Personal Email: mailto:abdulsalam.alsagheer67@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/4/1م تاريخ القبول 2026/5/3م

State-Building in Libya Between Internal Challenges and External Interventions*(A Study of the Paths of Chaos and Stability)*

Dr. Abdul Salam Bashir Al-Saghir

Abstract
This study addresses the issue of state-building in Libya after 2011, based on the premise that the stumbling blocks to political transition in Libya are not solely attributable to the failure of the political elite, but are fundamentally linked to a structural failure to reestablish the pillars of the modern state. The study shows that the transition phase began in the absence of a stable constitutional framework, with armed actors continuing to operate outside the authority of the state and the security and military apparatus in disarray, leading to the militarization of the political sphere and the transformation of political competition into a struggle for control of the state itself. The oil rentier economy also contributed to deepening the conflict over resources rather than supporting the building of effective public institutions, while the duality of sovereign and administrative institutions weakened governance and eroded citizens' trust in the state. In theoretical literature, the Libyan situation is classified as a fragile or failed state, given the state's loss of its monopoly on the use of force, the division

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

of political power, and the internationalization of internal conflict, which has made stability dependent on power balances rather than the rule of law. The study shows that, despite their importance in temporarily reducing the level of violence, political dialogue processes have failed to achieve sustainable stability due to the absence of simultaneous reform of the security and institutional sectors, rendering political agreements fragile and prone to collapse.

The study concludes that the path to state-building in Libya is linked to the integration of four basic requirements: security through the unification of military institutions and the disarmament of armed groups; legitimacy through constitutional consensus and an inclusive social contract; the economy through fair and transparent management of oil resources; and institutions through comprehensive administrative and judicial reform. In light of this, the study outlines three scenarios for the future of the Libyan state: The first is continued conflict and fragmentation if political division and foreign interference remain unchecked. The second is the possibility of a transition to stability and state-building if a national consensus is achieved, supported by genuine security and institutional reform and control of foreign interference.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد عام 2011 ،وتنطلق من فرضية مفادها أن تعثر الانتقال السياسي في ليبيا لا يعود فقط إلى إخفاق النخب السياسية، بل يرتبط أساسًا بفشل بنيوي في إعادة تأسيس ركائز الدولة الحديث؛ تُظهر الدراسة أن المرحلة الانتقالية انطلقت في سياق غياب الإطار الدستوري المستقر، واستمرار الفاعلين المسلحين خارج سلطة الدولة، وتفكك الأجهزة الأمنية والعسكرية، ما أدى إلى عسكرة المجال السياسي وتحويل التنافس السياسي إلى صراع على الدولة نفسها. كما ساهم اقتصاد الريع النفطي في تعميق الصراع على الموارد بدل دعم بناء مؤسسات عامة فعالة، في حين أدت ازدواجية المؤسسات السيادية والإدارية إلى إضعاف الحوكمة وتآكل ثقة المواطنين في الدولة ،وفي إطار الأدبيات النظرية، تصنّف الحالة الليبية ضمن نماذج الدول الهشّة أو الفاشلة، نظرًا لفقدان الدولة احتكار استخدام القوة، وانقسام السلطة السياسية، وتدويل الصراع الداخلي، بما جعل

الاستقرار رهينًا لتوازنات القوة بدل سيادة القانون. وتبيّن الدراسة أن مسارات الحوار السياسي، رغم أهميتها في خفض مستوى العنف مرحليًا، فشلت في تحقيق استقرار مستدام بسبب غياب إصلاح متزامن للقطاع الأمني والمؤسسي، ما جعل الاتفاقات السياسية هشة وقابلة للانهيار.

وتخلص الدراسة إلى أن مسار بناء الدولة في ليبيا يرتبط بتكامل أربعة متطلبات أساسية: الأمن من خلال توحيد المؤسسات العسكرية ونزع سلاح الجماعات المسلحة، والشرعية عبر توافق دستوري وعقد اجتماعي جامع، والاقتصاد من خلال إدارة عادلة وشفافة للموارد النفطية، والمؤسسات عبر إصلاح إداري وقضائي شامل، وفي ضوء ذلك، ترسم الدراسة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة الليبية: الأول يتمثل في استمرار النزاع والتشظي في حال بقاء الانقسام السياسي والتدخلات الخارجية دون ضبط، والثاني يتمثل في إمكانية الانتقال نحو الاستقرار وبناء الدولة إذا ما تحقق توافق وطني مدعوم بإصلاح أمني ومؤسسي حقيقي وضبط للتدخلات **الخارجية.**

أولا ـ المقدمة:

تُعدّ عملية بناء الدولة من أكثر القضايا تعقيدًا في السياقات التي تمر بتحولات سياسية عميقة، وتبرز الحالة الليبية نموذجًا واضحًا لذلك منذ عام 2011. فقد دخلت ليبيا مرحلة جديدة اتسمت بتفكك مؤسسات الدولة، وضعف الشرعية السياسية، وتعدد مراكز السلطة، في ظل إرث ثقيل من الحكم المركزي الطويل وغياب التجربة المؤسسية التعددية. وقد تداخلت التحديات الداخلية، مثل الانقسامات السياسية والقبلية، وانتشار السلاح، وتراجع الأداء الاقتصادي، مع تدخلات خارجية مباشرة وغير مباشرة، ما جعل مسار بناء الدولة الليبية محفوفًا بالفوضى وعدم الاستقرار.

في هذا الإطار، تكتسب دراسة مسارات الفوضى والاستقرار في ليبيا أهمية خاصة لفهم طبيعة الأزمة الليبية وأبعادها المختلفة. فالتدخلات الخارجية، سواء عبر الدعم السياسي أو العسكري لأطراف محلية متنازعة، أسهمت في تعقيد المشهد الداخلي وإطالة أمد الصراع، في حين فشلت النخب السياسية الليبية في كثير من الأحيان في التوصل إلى مشروع وطني جامع قادر على إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية ودستورية مستقرة. وبين هذه العوامل المتشابكة، ظل المواطن الليبي المتضرر الأكبر من حالة الانقسام وانعدام الأمن.

ينطلق هذا البحث من محاولة تحليل إشكالية بناء الدولة الليبية من خلال دراسة التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية وتأثيرهما في مساري الفوضى والاستقرار. ويسعى إلى تقديم قراءة تحليلية تبرز العوامل التي أعاقت عملية بناء الدولة، إلى جانب

استشراف فرص الاستقرار وإمكانيات الخروج من الأزمة، بما يسهم في فهم أعمق للتجربة الليبية وإثراء النقاش الأكاديمي حول قضايا بناء الدولة في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

ثانيا-إشكالية الدراسة:

تواجه ليبيا منذ العام 2011 أزمة معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية (انقسامات سياسية، صراعات قبلية، ضعف المؤسسات) مع تدخلات خارجية (إقليمية ودولية)، مما جعل مسار بناء الدولة يتأرجح بين الفوضى والاستقرار.
وتتحدد مشكلة البحث في التساؤل الاتي: كيف تؤثر التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية في مسار بناء الدولة الليبية، وهل يمكن تحقيق الاستقرار في ظل هذا التشابك؟

ثالثا- أسئلة الدراسة:

1. ما أبرز التحديات الداخلية التي تواجه عملية بناء الدولة الليبية؟
2. كيف تؤثر التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) على مسار الأزمة الليبية؟
3. ما هي ملامح مسارات الفوضى والاستقرار في التجربة الليبية؟
4. ما العوامل الحاسمة التي يمكن أن ترجح كفة الاستقرار على الفوضى؟
5. كيف يمكن صياغة رؤية مستقبلية لبناء الدولة الليبية في ظل هذه التحديات؟

رابعا- فرضية الدراسة:

إن استمرار التحديات الداخلية مع التدخلات الخارجية المتشابكة يؤدي إلى إطالة أمد الفوضى
بينما معالجة الداخل وضبط الخارج يفتح الطريق نحو الاستقرار وبناء الدولة.

خامسا- أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية.

-1 تحليل التحديات الداخلية التي تعيق بناء الدولة الليبية.
-2 دراسة طبيعة التدخلات الخارجية وأثرها على مسارات الأزمة.
-3 استكشاف مسارات الفوضى والاستقرار في التجربة الليبية.
تقديم رؤية مستقبلية حول فرص بناء الدولة وتحقيق الاستقرار

2- الأهمية العملية.

1- يساهم البحث في إثراء الدراسات السياسية حول بناء الدولة في حالات ما بعد الصراع.
2- يقدم توصيات يمكن أن تساعد صانعي القرار الليبيين والدوليين في دعم الاستقرار.
3- يوضح العوامل التي يجب معالجتها داخلياً وخارجياً لتحقيق وحدة الدولة الليبية.

سادسا ـ منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية مركبة تجمع بين أكثر من مدخل منهجي، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة موضوع بناء الدولة في السياقات الخارجة من النزاعات، والتي تتسم بتداخل العوامل السياسية والمؤسسية والأمنية والإقليمية.

1- المنهج الوصفي التحليلي ،حيث يتم من خلاله ،وصف واقع الدولة الليبية بعد عام 2011،وتحليل مظاهر الانقسام السياسي والمؤسساتي ،وتفسير تأثير انتشار السلاح وضعف الحوكمة، وبيان العلاقة بين هذه العوامل ومساري الفوضى والاستقرار.

2- **المدخل المؤسسي** حيث توظف الدراسة المدخل المؤسسي لتحليل أداء مؤسسات الدولة الليبية، خاصة المؤسسات السيادية والرقابية والأمنية، من حيث: درجة الاستقلالية، ومستوى التنسيق بينها، وتأثرها بالاستقطاب السياسي، وانعكاس ذلك على الاستقرار الداخلي وبناء الشرعية.

3- **مدخل تحليل النظم السياسية** تعتمد الدراسة على مدخل تحليل النظم لفهم طبيعة التفاعلات بين البيئة الداخلية (الصراعات، الانقسامات الاجتماعية، الفساد) ،(والبيئة الخارجية التدخلات الإقليمية والدولية)

وذلك من خلال تحليل المدخلات والمخرجات وآليات التغذية الراجعة التي تسهم في إعادة إنتاج الأزمة أو الدفع نحو الاستقرار.

4- **منهج دراسة الحالة،** حيث تعالج الدراسة ليبيا باعتبارها دراسة حالة لدولة خارجة من نزاع مسلح، حيث يتم:

تتبع تطور الأزمة خلال الفترة (2011–2025)، وتحليل خصوصية التجربة الليبية مقارنة بنماذج بناء الدولة في الأدبيات السياسية،

سابعا ـ حدود الدراسة :

تتناول الدراسة الحالة الليبية في الفترة الممتدة من 2011 حتى 2025

الفصل الأول- الإطار النظري والمفاهيمي لبناء الدولة في المجتمعات الخارجة من النزاعات

المحور الأول- مفهوم بناء الدولة في الأدبيات السياسية:

تم بناء الدول في الأدبيات السابقة عبر صيرورات تاريخية وسوسيولوجية معقدة، ارتكزت على الصراعات وعلاقات القوة لإخضاع الضعيف للقوي، أو من خلال تشكل مؤسسي وتدعيم السلطة. شملت الآليات بناء الأمة (بناء الهوية)، إرساء المؤسسات، احتكار العنف، والشرعية السياسية، مع تباين بين نشأة داخلية (اجتماعية) وخارجية (استعمارية) ؛ وقصد ببناء الدولة عملية سياسية ومؤسسية طويلة المدى تهدف إلى إعادة تأسيس سلطة مركزية قادرة على بسط سيادتها على الإقليم، واحتكار استخدام القوة المشروعة، وبناء مؤسسات عامة فعالة وشرعية قادرة على تقديم الخدمات وضمان سيادة القانون، بما يعزز الاستقرار السياسي ويحد من هشاشة النظام.(1)

ولا يقتصر بناء الدولة على البعد التقني للمؤسسات، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتوافقات السياسية الداخلية وطبيعة العلاقات بين الفاعلين المحليين والدوليين، وفيما يلي أبرز محاور بناء الدول في الأدبيات:

1- المنظور السوسيولوجي والتاريخي: يجمع المنظور السوسيولوجي والتاريخي (السوسيولوجيا التاريخية) بين دراسة بنية المجتمع المعاصر وسياقه المعيشي وبين تحليل التغيرات عبر الزمن لفهم الآليات الاجتماعية. يهدف هذا التكامل إلى تفسير الظواهر (التحديث، الرأسمالية) عبر الأمد الطويل، متجاوزاً التحليل اللحظي لربط السياق المحلي بالكوني وتحليل التغيير الاجتماعي؛ ولقد تشكلت الدولة من خلال تكتلات اجتماعية، حيث لعبت القبيلة والولاءات دوراً أساسياً في دعم أركان النظام وإفراز القيادات؛ ومن أبرز جوانب المنظور السوسيولوجي والتاريخي:

* **الخيال السوسيولوجي (رايت ميلز):** يربط بين التاريخ والسيرة الذاتية للفرد، لفهم تصرفاته ضمن سياق اجتماعي وتاريخي محدد.

* **السوسيولوجيا التاريخية:** حقل عابر للتخصصات يدرس كيفية تطور البنى الاجتماعية، التحديث، والعولمة.

* **التركيز على التغير الاجتماعي:** يُحلل هذا المنظور الظواهر كعمليات تطورية، وليس كحالات ثابتة، مما يسمح بفهم "لماذا" و"كيف" تتغير المجتمعات.

* **إسهامات رائدة:** يُعد ابن خلدون مؤسساً لهذا النهج عبر ربط التغير الاجتماعي بالتطور التاريخي، ومؤخراً باحثون مثل تيدا سكوكبول وفرناند بروديل.

2- علاقات القوة والصراع: نظريات ترى الدولة نتيجة لفرض القوي سيطرته على الضعيف، مما أدى لظهور قيادات مميزة وإيجاد إقليم جغرافي محدد.

3- المؤسسات والبيروقراطية: تركزت حول بناء مؤسسات قانونية، وجهاز إداري (بيروقراطي) لفرض القوانين وتنظيم حياة الأفراد.

4- بناء الدولة في المشرق العربي: تميزت بتشكل مفروض من الخارج عبر الاجتياح الاستعماري ورسم الحدود، مما أنتج دولة "تحديثية" أو "تسلطية" تعاني من اختراق مؤسسي.

5- النماذج المعاصرة: تشمل تعبئة الموارد، فرض المعايير، إنشاء مواثيق اجتماعية، وإيصال الخدمات لضمان استقرار الدولة .(2)

وفيما يلي عرض لنشأة الدولة وتطورها التاريخي وانعكاساتها على دراسات بناء الدولة

أولًا- الدولة في الحضارات القديمة:

ترتبط نشأة الدولة تاريخيًا بتطور المجتمعات البشرية من أنماط تنظيم بسيطة قائمة على الروابط القرابية إلى كيانات سياسية أكثر تعقيدًا تقوم على السلطة المركزية والتنظيم المؤسسي. وقد مثّلت الحضارات القديمة، لا سيما في وادي النيل وبلاد الرافدين، نماذج مبكرة للدولة بوصفها كيانًا سياسيًا يجمع بين السلطة والشرعية والتنظيم الإداري ؛ ففي مصر القديمة، ارتكزت الدولة على مركزية السلطة وتوحيد الإقليم، حيث جرى دمج الكيانات المحلية في إطار سياسي واحد، وتم إضفاء طابع ديني على السلطة من خلال الربط بين الحاكم والإله، وهو ما وفّر أساسًا قويًا للشرعية السياسية وساعد على تحقيق قدر من الاستقرار المؤسسي، كما شهدت هذه المرحلة نشوء جهاز إداري منظم للإشراف على الموارد والضرائب وتنفيذ الأوامر المركزية، ما يعكس بدايات البيروقراطية الحكومية؛ أما في بلاد الرافدين، فقد اتخذت الدولة شكل مدن، ودول مستقلة نسبيًا، لكل منها مؤسساتها السياسية والقانونية الخاصة ،وقد أسهم ظهور القوانين المكتوبة، مثل شريعة حمورابي، في تعزيز مفهوم الدولة باعتبارها سلطة قانونية تضبط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ويشير هذا النموذج إلى أهمية القانون والمؤسسات في ترسيخ فكرة الدولة، حتى في ظل التعدد السياسي وتنافس مراكز السلطة.(3)

ثانيًا- دولة المدينة والفكر السياسي في اليونان القديمة:

قدّمت اليونان القديمة نموذج "دولة المدينة "،(Polis) حيث كانت الدولة مجتمعًا سياسيًا محدود المساحة يقوم على مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام ،وقد ارتبط مفهوم المواطنة بالمشاركة السياسية المباشرة، ما جعل الشرعية السياسية نابعة بدرجة كبيرة من قبول المواطنين للنظام السياسي ومشاركتهم فيه؛ غير أن هذا النموذج كان

إقصائيًا بطبيعته، إذ اقتصر حق المواطنة على فئات محدودة، في حين استُبعدت فئات واسعة من السكان من الحقوق السياسية، ومع ذلك، أسهمت التجربة اليونانية في ترسيخ مفاهيم مركزية في الفكر السياسي، مثل سيادة القانون، والمواطنة، والمشاركة، وهي مفاهيم ستصبح لاحقًا من ركائز الدولة الحديثة ، كما قدّم الفلاسفة اليونان، خاصة أفلاطون وأرسطو، تصورات نظرية حول نشأة الدولة ووظيفتها ؛ فقد اعتبر أرسطو أن الدولة تمثل مرحلة طبيعية في تطور الجماعة البشرية، وأنها الإطار الضروري لتحقيق الصالح العام والحياة الفاضلة، وهو ما يعكس الربط المبكر بين شرعية الدولة وقدرتها على تحقيق المصلحة العامة.(4)

ثالثًا- تشكّل الدولة الحديثة ومفهوم السيادة:

مع تطور المجتمعات واتساع رقعة التفاعل الاقتصادي والعسكري، برزت الحاجة إلى أنماط أكثر مركزية من الحكم والتنظيم الإداري. وأسهم تطور الجيوش النظامية، وفرض الضرائب المنتظمة، ونشوء البيروقراطية، في تعزيز قدرة السلطة على بسط نفوذها داخل الإقليم ،وقد تبلور مفهوم الدولة الحديثة بصورة أوضح بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، التي كرّست مبدأ السيادة الإقليمية والاستقلال القانوني للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنذ ذلك الحين، لم تعد الدولة مجرد امتداد لشخص الحاكم، بل أصبحت كيانًا قانونيًا ومؤسسيًا مستقلًا، يقوم على إقليم محدد، وسكان دائمين، وسلطة سياسية عليا كما شهدت هذه المرحلة تطور مفهوم الشرعية من الارتكاز على الحق الإلهي أو الوراثي إلى الارتكاز التدريجي على الدستور والقانون والتمثيل السياسي، وهو ما مهّد لظهور الدولة الدستورية لاحقًا. وبهذا المعنى، أصبحت المؤسسات، لا الأشخاص، هي محور الاستقرار السياسي واستمرارية الدولة.(5)

رابعًا ـ دلالات تاريخ نشأة الدولة على دراسات بناء الدولة المعاصرة:

تُظهر التجربة التاريخية أن نشأة الدولة لم تكن حدثًا آنيًا، بل عملية تراكمية تطلبت وقتًا طويلًا لتكريس احتكار العنف المشروع، وبناء المؤسسات الإدارية، وترسيخ الشرعية السياسية. وتُعد هذه العناصر شروطًا مركزية لقيام الدولة القادرة على أداء وظائفها الأساسية، وعلى رأسها حفظ الأمن، وتقديم الخدمات، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتكتسب هذه الدلالات أهمية خاصة في تحليل حالات الدول الخارجة من الصراع أو التي تشهد انتقالًا سياسيًا، حيث تعيد هذه الدول مواجهة إشكاليات مشابهة لتلك التي صاحبت المراحل الأولى لتكوّن الدولة، مثل تعدد مراكز القوة، وضعف الامتثال

للقانون، وتراجع الثقة في المؤسسات. ومن ثم، فإن مشاريع بناء الدولة لا تقتصر على إعادة هيكلة الأجهزة الرسمية، بل تشمل أيضًا إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، وترميم العقد الاجتماعي، وتعزيز شرعية النظام السياسي.

وفي هذا السياق، يُمكن الاستفادة من تطور مفهوم الدولة تاريخيًا في فهم أسباب تعثر بناء الدولة في بعض الحالات المعاصرة، إذ إن غياب الاحتكار الفعلي للقوة، وضعف المؤسسات الرقابية والقضائية، وتسييس الأجهزة الأمنية والإدارية، كلها عوامل تُقوّض عملية بناء الدولة حتى وإن توفرت هياكل شكلية للحكم ،وعليه، فإن دراسة نشأة الدولة وتطورها التاريخي توفّر إطارًا تحليليًا ضروريًا لفهم طبيعة التحديات التي تواجه الدول الهشّة، وتساعد على الانتقال من مقاربة تقنية لبناء المؤسسات إلى مقاربة شاملة تدمج بين البعد المؤسسي والبعد الاجتماعي والسياسي، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار المستدام.(6)

المحور الثاني ـ موقع الحالة الليبية ضمن نظريات الدولة الهشة والفاشلة:

ظهر مفهوم الدولة الفاشلة كنتيجة لاهتمام صانعي السياسة الدولية بالمخاطر التي قد تنشأ بسبب فشل الدول، وأثر ذلك على الاستقرار العالمي. ومنذ نشأته، كان المفهوم مثيراً للجدل؛ وبحسب تشارلز كال، فإن بروز هذا المفهوم يعود إلى أوائل التسعينيات، حيث كان لانهيار الدولة الوطنية في الصومال دوراً رئيسياً في ظهور مفاهيم من قبل " الدولة الفاشلة" و " فشل الدولة". كما أدّت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى امتلاكه أهمية متزايدة لدى الدوائر الأمنية في أمريكا؛ وفي الوقت الحالي يوجد عدد كبير من الشواهد على فشل الدولة في ليبيا، أبرزها مؤشر الدول الهشّة الصادر عن صندوق السلام ومجلّة foreign policy في أمريكا.(6)

وتُصنّف ليبيا ما بعد 2011 كنموذج بارز لـ "الدولة الفاشلة" (Failed State) أو الهشة، نظراً لفقدانها احتكار العنف الشرعي، وانقسام المؤسسات (حكومات وشرق وغرب)، وتدخل الفاعلين الخارجيين، مما أدى إلى انهيار الوظائف الأساسية للدولة، رغم المؤشرات الاقتصادية المتقلبة المعتمدة على النفط؛ حيث تستند تصنيفات المؤشر إلى إثني عشر مؤشرًا لضعف الدولة، مجمّعة حسب الفئة: التماسك الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي ، ووفقاً للتقرير السنوي الصادر في 2021: "من عام 2011 إلى غاية عام 2021، شهدت ليبيا زيادة قدرها 28.3 نقطة في درجة هشاشتها، من 68.7 إلى 97.0، وزيادة في ترتيبها بمقدار 94 مكانًا، من المرتبة 111 إلى المرتبة 17. كل مؤشر على حدة لهشاشة الدولة باستثناء عدم المساواة الاقتصادية هو أعلى

مما كان عليه في عام 2011. وعلى الأخص ، يتضمن هذا زيادة 3.7 في جهاز الأمن ، وزيادة 5.0 في الاقتصاد ، وزيادة 3.1 في درجات مؤشر الخدمات .(7)
ويتضح موقع الحالة الليبية ضمن النظريات المتعلقة بالدول الفاشلة والهشة على النحو **التالي:**

* **منظور احتكار العنف والموارد:** انقسمت ليبيا إلى "ولايات" أمنية، حيث تُسيطر مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة على مدن ومناطق استراتيجية، واستغلت التنظيمات المتطرفة (مثل داعش والقاعدة) اتساع الصحراء وضعف السلطة المركزية، ما جعلها "دولة فاشلة."
* **عجز المؤسسات (الشرعية والفاعلية):** تعاني ليبيا من غياب التوافق السياسي، وانقسام الهياكل الحكومية، والبنك المركزي، مما يُعرقل توفير الخدمات العامة وحكم القانون.
* **التهشيم الخارجي:** يُشير المحللون إلى دور "الإفشال" الخارجي عبر التدخل المباشر ودعم أطراف النزاع، ما يزيد من تعقيد عملية بناء الدولة.
* **الخلل البنيوي:** يُرجع الباحثون فشل الدولة الليبية إلى إرث هيكلي تاريخي، حيث فشلت الدولة في خلق إطار إيديولوجي ومؤسسي موحد حتى بعد عام 2011.(8)

لقد أفشل تضارب المصالح وانقسام القوى الفاعلة في الملف الليبي، كافة جهود السلام التي تقودها الأمم المتّحدة لحل الأزمة الليبية. لعل أبرز تلك الجهود هو اتفاق السلام الليبي الذي عُقد عام 2015 في مدينة الصخيرات المغربية. والذي أطلق فيه المجتمع الدولي مجموعة لقاءات بين الفرقاء الليبيين بقيادة الأمم المتّحدة، أسفرت عن حكومة ومجلس رئاسي موحّد؛ حيث انعكست الانقسامات بين الأطراف الخارجية على نجاح اتفاق السلام في كونها:

أولاً، عرقلت العقوبات التي من المفترض تطبيقها على منتهكي الاتفاق بسبب تفضيلها لأحد أطراف النزاع على الآخر.

ثانياً، على الرغم من أن كل الدول المنخرطة في الملف الليبي تدعم اتفاق السلام في تصريحات ممثليها الرسميين، لكن على أرض الواقع استمرت في دعم حلفائها بالسلاح والمال مما أطال أمد الصراع الذي من غير المتوقّع نهايته قريباً.

إن الخلل البنيوي التاريخي هو السبب الرئيسي في استمرار فشل الدولة الليبية الحالي؛ وذلك نظراً لوجود العديد من العوامل التي تفضي إلى عدم بناء دولة قوية، يضاف إلى ذلك دور العامل الخارجي الذي كان حاسماً في إسقاط القذّافي والدولة التي ارتبطت بشخصه معاً، كما أدّى غياب قوى سياسية قادرة على قيادة عملية الانتقال

بشكل فعّال، في ظل عدم اهتمام الأطراف الدولية بدعهما إلى إطالة أمد النزاع وبالتالي إلى مزيدٍ من الفوضى. كان لفشل المجتمع الدولي في معالجة التحدّيات التي تعاني منها الدولة الليبية، دوراً في استمرار المؤسسات الحكومية الفاسدة والمنقسمة (9) ؛ فليبيا من الدول التي تتميز بموقع جيو استراتيجي، لكنها تقترن أيضا بمي ازت إضافية ذات طبيعة استراتيجية حيوية، فهي تشكل 5 بالمئة من إنتاج النفط العالمي، وهي بوابة أفريقيا الشمالية، وهي بمثابة أفغانستان آسيا ،وعلى قياسها تفصل السياسات الإقليمية والدولية. هي صاحبة أطول شواطئ الاتحاد المتوسطي، وهي على حدود ثورة مصر التي بدأت تأخذ مناحي أخرى متعلقة باتفاقات كامب ديفيد وأخواتها، وهي عصب الجغرافيا السياسية للمغرب العربي، وهي على بعد عدة كيلومترات من أوروبا، وهي تختزن برمال صحاريها الكثير من الاحتمالات المفتوحة على شتى الاحتمالات والخيارات الداخلية والخارجية.

إن إعادة بناء المجتمع والدولة في مطلق نظام سياسي عالمي، يتطلب شروطا ومستلزمات معقدة، وهي حالة تبدو الأكثر صعوبة وحساسية في تاريخ المجتمعات الحديثة والمعاصرة والتي نادرا ما يتم تخطيها بيسر وسهولة؛ وإذا كانت التحديات الداخلية تبدو قاسية، فالتحديات الخارجية لا تقل شدة وهول ، في ظل ظروف ليبية استثنائية جدا، بلد يحاول الخروج من بين الأنقاض السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يعرف تمام المعرفة ماذا ينتظره من الأطراف التي ساهمت بشكل أو بآخر في إسقاط نظامه السابق وبخاصة قوى الناتو التي ستنتهي مهامها بمجرد الإعلان عن التحرير لتبدأ رحلة أخرى معطرة بروائح النفط والغاز ؛ حيث لم يمر سوى ساعات معدودة حتى أطلقت كل من فرنسا وبريطانيا العنان للمخيلات الاقتصادية و ابرام عقود النفط والاستثمار وإعادة الإعمار كدليل واضح على الخلفيات الأساسية وراء التدخل الدولي في الأزمة الليبية، وبالتأكيد سيلحق بهما كل مكونات الناتو القريبة والبعيدة، لاقتسام مكونات الكيكة الليبية، وهذا خير دليل على غياب السيادة الوطنية للدولة الليبية على إقليمها ومقدرات البلاد النفطية. ثمة ثروات مودعة في مختلف البيئات الاستثمارية الدولية، مصيرها لايزال مجهول ، ولا أحد يعرف حجمها الحقيقي والتي تتجاوز بحسب خبراء غربيين حدود 121 ملياردولار، في ظل الانقراض السياسي للنظام السابق ؛ لذلك، إن ما ورد من تدخل خارجي واضح المعالم في الشؤون الليبية يؤدي إلى انخفاض التصنيف في معيار التدخل الخارجي (INTERVENTION EXTERNAL) وبالتالي زيادة فشل الدولة في أدائها الدبلوماسي والخارجي وأداء الوظيفة السياسية في مجال العلاقات الدولية.

لقد بدأت ليبيا منذ اليوم الأول من اسقاط النظام أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى خارطة طريق واضحة وشاملة، تعيد هذا البلد إلى الخارطة السياسية العربية والدولية، فما بالك أليوم بعد اكثر من عقد من الحروب والانقسامات والصراعات الداخلية والخارجية والحكومات الفاشلة التي زادت من حجم المشكلة وتناقص فرص الوصول إلى حل يخرج بالبلاد من مستنقع الفوضى ،انها مهمة صعبة ومعقدة ومحفوفة بالمشاكل واختلاف المصالح والعقائد والقناعات ،ناهيك عن التدخلات الخارجية التي ترى في استمرار الأزمة الليبية فرصتها من أجل المصالح والنفوذ وتسوية الحسابات مع الخصوم بعيدا عن حدودها الاقليمية.

تُظهر الحالة الليبية بعد عام 2011 أن تعثر المسار الانتقالي لا يعود فقط إلى إخفاق النخب السياسية، بل يرتبط على نحو أعمق بفشل بنيوي في عملية بناء الدولة ذاتها، حيث تزامن الانتقال السياسي مع انهيار مؤسسات الاحتكار القسري، وانقسام الأجهزة الإدارية، وغياب المرجعية الدستورية، وتدويل الصراع الداخلي. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء دولة منقسمة تفتقر إلى القدرة التنظيمية والشرعية السياسية، ما جعل الاستقرار رهينًا لتوازنات القوة بدلًا من خضوعه لسلطة القانون، وهو ما يفسر هشاشة الاتفاقات السياسية وتعثر مشاريع التوحيد المؤسسي. (10)

الفصل الثاني- جذور الأزمة الليبية وتفكك بنية الدولة بعد 2011:

المحور الأول - فشل الانتقال السياسي ومسارات الحوار الأولى:

أولًا - إشكاليات الانتقال السياسي بعد 2011:

دخلت ليبيا بعد سقوط النظام في 2011، مرحلة انتقالية اتسمت بضعف الإطار الدستوري وغياب التوافق الوطني حول قواعد اللعبة السياسية، ما جعل مؤسسات المرحلة الانتقالية تفتقر إلى الشرعية المستقرة والقدرة على فرض قراراتها. وقد جرى الانتقال دون تفكيك فعلي لبُنى العنف أو إعادة بناء الأجهزة الأمنية، الأمر الذي سمح باستمرار الفاعلين المسلحين خارج سلطة الدولة، وتحولهم إلى أطراف مؤثرة في العملية السياسي ؛كما أدى ضعف الخبرة المؤسسية للنخب السياسية الجديدة، وغياب أحزاب راسخة وبرامج سياسية واضحة، إلى هيمنة منطق التوافقات الهشة بدل التنافس الديمقراطي المنظم. وقد انعكس ذلك في تضخم الصراعات داخل المؤتمر الوطني العام، ثم لاحقًا في الانقسام الحاد بعد انتخابات مجلس النواب عام 2014، وهو ما مثّل نقطة التحول الأساسية من أزمة انتقال سياسي إلى أزمة دولة منقسمة.(11)

ثانيًا- عوامل فشل الانتقال السياسي:

يمكن تفسير فشل الانتقال السياسي في ليبيا من خلال تداخل مجموعة من العوامل البنيوية والسياسية والأمنية، **أبرزها:**

* غياب الإطار الدستوري الدائم: استمرار العمل بإعلانات دستورية مؤقتة أضعف استقرار النظام السياسي، وفتح المجال لتفسيرات متعارضة للشرعية.

* تسييس الهوية والانقسام الجهوي: عجز النخب عن بناء مشروع وطني جامع، مقابل تصاعد الولاءات المحلية والقبلية والمناطقية.

* اقتصاد الريع والصراع على الموارد: تحوّل النفط والمؤسسات السيادية إلى أدوات صراع سياسي، بما عزز منطق الغنيمة بدل منطق الدولة.

* تدخلات خارجية مبكرة: دعم أطراف إقليمية ودولية لفاعلين محليين أسهم في تعميق الاستقطاب وإطالة أمد الصراع.

* فشل برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج : ما أدى إلى ترسيخ سلطة المليشيات وإضعاف احتكار الدولة للقوة ؛وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعطيل المسار الانتخابي، وتآكل الثقة في العملية السياسية، وتحول الخلافات السياسية إلى مواجهات مسلحة.(12)

ثالثًا- مسارات الحوار الأولى ومحاولات احتواء الأزمة:

مع تصاعد الانقسام بعد 2014، برزت مسارات متعددة للحوار السياسي، كان أبرزها المسار الذي قادته الأمم المتحدة عبر بعثة الدعم في ليبيا، وانتهى بتوقيع اتفاق الصخيرات (2015) الذي هدف إلى توحيد السلطة التنفيذية وإعادة بناء المؤسسات المنقسمة ،إلا أن هذا الاتفاق واجه عدة إشكاليات تمثلت في ضعف القبول الداخلي لبعض بنوده ،وعدم شمول جميع الفاعلين المؤثرين، خاصة القوى المسلحة ،وغياب آليات تنفيذية ملزمة لتطبيق الترتيبات الأمنية والمؤسسية ؛ إلى جانب مسار الصخيرات، حيث شهدت ليبيا حوارات محلية ومبادرات اجتماعية للتهدئة، خاصة في مناطق التماس، إلا أنها بقيت محدودة الأثر لافتقارها للدعم المؤسسي وعدم ارتباطها بمسار سياسي وطني شامل ، كما أن التركيز الدولي على إنتاج حكومات توافقية دون معالجة جذور الأزمة المرتبطة ببناء الدولة وإصلاح القطاع الأمني، جعل نتائج الحوار تظل شكلية، وتُعيد إنتاج الانقسام بدل معالجته.(13)

رابعًا ـ من فشل الانتقال إلى أزمة بناء الدولة:

يمكن القول إن تعثر الانتقال السياسي في ليبيا لم يكن مجرد فشل إجرائي في إدارة المرحلة الانتقالية، بل مثّل تعبيرًا عن أزمة أعمق تتعلق بغياب الدولة القادرة والمؤسسات الموحدة. فالحوار السياسي، حين لا يُسند بإصلاحات أمنية ومؤسسية

واقتصادية، يتحول إلى أداة لإدارة الصراع لا لحلّه ؛ ومن ثمّ، فإن مسارات الحوار الأولى، رغم أهميتها في خفض مستوى العنف مرحليًا، لم تنجح في إرساء أسس استقرار مستدام، بل أسهمت أحيانًا في تكريس منطق المحاصصة وتقاسم النفوذ، وهو ما انعكس لاحقًا في استمرار الانقسام الحكومي وتعدد مراكز القرار.

أولا- إشكاليات بناء الدولة:

أشارت الأدبيات إلى أن غياب العدالة الاجتماعية والاعتماد على الولاءات الضيقة يعيق بناء دولة المؤسسات، خاصة في دول تعرضت للاستعمار أو الحروب الأهلية (مثل ليبيا، العراق، سوريا) ،فعملية بناء الدولة تهدف إلى إعادة تأسيس السلطة السيادية، وبناء مؤسسات عامة فعالة، واحتكار استخدام القوة المشروعة، وترسيخ الشرعية السياسية ؛ ووفق هذا المنظور، فإن الأزمة الليبية بعد 2011 لا تمثل مجرد تعثر في الانتقال الديمقراطي، بل تعكس فشلًا بنيويًا في مسار بناء الدولة ذاته ،فقد أدى انهيار النظام السابق إلى تفكك الهياكل الأمنية والإدارية دون وجود بدائل مؤسسية قادرة على ضبط المجال العام، ما جعل عملية الانتقال السياسي تجري في ظل فراغ دولتي (State Vacuum) بدلاً من دولة قائمة يمكن إصلاحها تدريجيًا.(14)

ثانيًا - اختلال الركائز الأربع لبناء الدولة في ليبيا:

تُظهر تجربة ليبيا بعد 2011 فشلًا واضحًا في تأسيس ركائز الدولة الحديثة، حيث انعكس اختلال هذه الركائز على استقرار الدولة وأداء مؤسساتها، ويمكن تفصيل ذلك وفق الأبعاد الأساسية الأربعة لبناء الدولة:

1- البعد الأمني: غياب احتكار العنف المشروع حيث تشترط نظريات بناء الدولة احتكار الدولة لاستخدام القوة، غير أن الحالة الليبية اتسمت بـانتشار المليشيات المسلحة ،وتعدد مراكز القرار العسكري ،وفشل برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج ،وهو ما حوّل الفاعلين المسلحين إلى بدائل وظيفية للدولة في بعض المناطق، وقوّض قدرة السلطة السياسية على فرض سيادتها، مما جعل المسار السياسي رهينة لموازين القوة العسكرية ،وفق هذا المنظور، فإن أي عملية سياسية في ليبيا لم تكن مدعومة بعملية متزامنة لبناء جهاز أمني موحد، وهو ما يفسر هشاشة الاتفاقات السياسية المتعاقبة.

2- البعد المؤسسي: ازدواجية المؤسسات وتآكل الحوكمة من منظور بناء الدولة، تمثل وحدة المؤسسات شرطًا أساسيًا لفاعلية الحكم غير أن ليبيا شهدت انقسامًا في السلطة التنفيذية ،و ازدواجية في المؤسسات السيادية والرقابية ،و تضارب في المرجعيات القانونية ؛ وهذا الوضع أنتج نمطًا من الدولة المنقسمة مؤسسيًا، حيث تعمل الأجهزة في بيئات سياسية متعارضة، ما أضعف الرقابة المالية ،وتنفيذ السياسات العامة ،وفقد الثقة في الجهاز الإداري.(15)

3- البعد السياسي والشرعي: أزمة الشرعية والتوافق الدستوري حيث تشير الأدبيات إلى أن بناء الدولة لا يقتصر على بناء الأجهزة، بل يتطلب ،وتوافقًا على قواعد اللعبة السياسية ،ومرجعية دستورية مستقرة ،ولكن ما يحدث في ليبيا هو استمرار للجدل حول الأساس الدستوري ،والطعن في شرعية الأجسام المنتخبة ،وغياب عقد اجتماعي جامع مما أدى إلي تحول الصراع من تنافس سياسي إلي صراع على الدولة نفسها وهو نمط شائع في الدول الهشة التي لم تحسم فيها مسألة الشرعية.

4- البعد الاقتصادي والخدماتي: دولة ريعية بلا قدرة تنظيمية رغم استمرار تدفق الإيرادات النفطية، فإن ضعف بناء الدولة انعكس في سوء توزيع الموارد ،وتوسع الاقتصاد الموازي ، وتراجع الخدمات العامة وتشير الأدبيات إلى أن الدولة الريعية في غياب مؤسسات قوية تتحول إلى أداة صراع على الموارد ، وسيلة لتمويل الشبكات المسلحة ما يجعل الاقتصاد عاملًا معيقًا لبناء الدولة بدل أن يكون داعمًا له.(16)

المحور الثاني - انهيار الأجهزة الأمنية والعسكرية وصعود الفاعلين المسلحين بعد الثورة:

يُظهر المسار الليبي بعد 2011 أن فشل الانتقال السياسي لم يكن معزولًا عن الانهيار الأمني، بل شكّل أحد أهم أسبابه المباشرة، وفي الوقت ذاته كانت الفوضى الأمنية عاملًا معززًا لتعطيل أي تسوية سياسية مستقرة، بما يعكس علاقة تبادلية قائمة على التأثير المتبادل بين السياسة والأمن. فقد أفضى غياب الإطار الدستوري الدائم، وضعف الشرعية المؤسسية، وتعدد مراكز القرار، إلى عجز السلطات الانتقالية عن فرض سيطرتها على المجال الأمني أو تنفيذ برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، وهو ما فتح المجال أمام الفاعلين المسلحين لملء الفراغ الناشئ عن ضعف الدولة؛ وفي المقابل، أسهم صعود الجماعات المسلحة في تقويض مسارات الحوار السياسي منذ مراحلها الأولى، إذ تحولت العملية التفاوضية إلى ساحة غير متكافئة تتأثر بموازين القوة الميدانية أكثر من استنادها إلى قواعد دستورية أو تمثيل سياسي حقيقي. (17)

وقد أدى ذلك إلى إنتاج تسويات هشة قائمة على تقاسم النفوذ بدل بناء مؤسسات موحدة، كما تجلّى في محدودية تنفيذ اتفاق الصخيرات، واستمرار ازدواجية السلطة التنفيذية والأمنية، كما أن اعتماد الفاعلين السياسيين على تحالفات مسلحة لضمان النفوذ أو الحماية السياسية أدى إلى عسكرة المجال العام وتسييس الأجهزة الأمنية الناشئة، وهو ما أفرغ مفهوم الدولة من محتواه الوظيفي، وحوّل المؤسسات إلى امتدادات للصراع السياسي بدل كونها أدوات لضبطه. وبذلك انتقلت الأزمة من كونها أزمة انتقال سياسي إلى أزمة بنيوية في بناء الدولة، حيث أصبح الأمن رهينة للتوازنات السياسية، وأصبحت السياسة رهينة للسلاح وعليه، فإن تعثر مسارات الحوار الأولى لا يمكن تفسيره فقط بإشكاليات التصميم التفاوضي أو ضعف الوساطة الدولية، بل يرتبط أساسًا بعدم معالجة جذور الأزمة الأمنية والمؤسسية، وهو ما جعل أي اتفاق سياسي غير قابل للاستدامة في غياب احتكار الدولة لاستخدام القوة. ويؤكد ذلك أن إعادة إطلاق العملية السياسية دون إصلاح متزامن للقطاع الأمني لا يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الانقسام بأشكال جديدة.(18)

أولًا- تفكك المنظومة الأمنية والعسكرية بعد 2011:

أدّى سقوط النظام السياسي في ليبيا عام 2011 إلى انهيار شبه كامل لمؤسسات الجيش والشرطة، نتيجة طبيعة النظام السابق الذي اعتمد على تهميش المؤسسة العسكرية النظامية لصالح كتائب أمنية موالية، وضعف الهياكل المهنية المستقلة. ومع اندلاع الثورة، انفرط عقد هذه التشكيلات دون وجود بديل مؤسسي قادر على ملء الفراغ الأمني؛ كما أن المرحلة الانتقالية لم تشهد عملية منظمة لإعادة هيكلة القطاع الأمني، بل جرى التعامل مع الوضع القائم بمنطق الاحتواء المؤقت عبر الاعتراف بالأمر الواقع، ما سمح باستمرار الفوضى الأمنية وتحولها إلى نمط دائم من أنماط الحكم الهش.(19)

ثانيًا- فشل مسارات نزع السلاح وإعادة الإدماج :

مثّلت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحد الشروط الأساسية للانتقال من الصراع إلى الاستقرار، غير أن التجربة الليبية اتسمت بضعف التصميم والتنفيذ للأسباب **الآتية:**

* غياب قاعدة بيانات دقيقة للمقاتلين.
* انعدام الحوافز الاقتصادية والاجتماعية الكافية للاندماج المدني.
* ضعف مؤسسات الدولة القادرة على الاستيعاب الوظيفي.
* تضارب المصالح السياسية التي استفادت من بقاء السلاح خارج إطار الدولة.

وبدلًا من تفكيك التشكيلات المسلحة، جرى دمج شكلي لبعضها في وزارتي الدفاع والداخلية دون إخضاعها لسلاسل قيادة موحدة أو عقيدة عسكرية وطنية، ما أدى إلى ازدواجية السلطة داخل الأجهزة الرسمية نفسها.(20)

ثالثًا- تحوّل الفاعلين المسلحين إلى قوى سياسية وأمنية موازية:

مع اتساع الفراغ الأمني، تطورت الجماعات المسلحة من تشكيلات ثورية مؤقتة إلى فاعلين منظمين يسيطرون على مناطق ومرافق حيوية، بما في ذلك المطارات والموانئ والمؤسسات السيادية. وقد اكتسبت هذه الجماعات شرعيتها من خلال:

* تقديم خدمات أمنية محلية.
* التحالف مع قوى سياسية متنافسة.
* الاستفادة من التمويل الحكومي أو غير الرسمي.

وبمرور الوقت، أصبح لبعض هذه التشكيلات نفوذ سياسي مباشر في تشكيل الحكومات أو تعطيل قراراتها، ما أدى إلى إخضاع العملية السياسية لمنطق القوة المسلحة بدل التنافس الديمقراطي.(21)

رابعًا- أثر عسكرة المجال العام على الاستقرار وبناء الدولة:

أسهم صعود الفاعلين المسلحين في إضعاف احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو أحد أهم شروط قيام الدولة الحديثة وفق الأدبيات الكلاسيكية لبناء الدولة. وقد ترتب على ذلك تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، تعطل تطبيق القانون وتسييس القضاء، وتصاعد الصراعات المحلية وتحولها إلى نزاعات مسلحة متكررة، وتآكل الشرعية السياسية للحكومات المتعاقبة؛ كما أن عسكرة المجال العام أعاقت أي إصلاح مؤسسي جاد، إذ أصبحت محاولات إعادة الهيكلة الأمنية رهينة توازنات القوة الميدانية، لا القرارات السيادية للدولة.(22)

خامسًا- من الانهيار الأمني إلى إعادة إنتاج الانقسام السياسي:

لم يكن الانقسام السياسي في ليبيا منفصلًا عن واقع التعدد المسلح، بل كان انعكاسًا مباشرًا له؛ إذ اعتمدت السلطات المتنافسة على دعم تشكيلات مسلحة لضمان بقائها، ما أدى إلى تشكّل سلطات موازية لكل منها أجهزتها الأمنية الخاصة. وهكذا تحوّل الصراع من تنافس سياسي إلى صراع على السيطرة الأمنية والمؤسسات السيادية، وهو ما رسّخ حالة الدولة المنقسمة وأفشل محاولات التوحيد المؤسسي.

لقد أدى الانهيار الأمني في ليبيا، الناتج عن انتشار السلاح وتغول المليشيات، إلى إعادة إنتاج الانقسام السياسي، حيث تكرّست المؤسسات الموازية وحكومات الشرق والغرب. هذا الاستقطاب، المدعوم بتدخلات خارجية، أفرغ المؤسسات من شرعيتها

وتسبب في تعثر الحلول السياسية، مما يجعل البلاد في حالة "تعثر مزمن" وعودة مستمرة لمربع الصفر .(23)

أبرز أبعاد الانقسام الأمني والسياسي:

* عسكرة السياسة: تحول قطاع الأمن إلى نظام هجين يجمع بين الجماعات المسلحة والجيش، مما أدى لغياب قيادة أمنية موحدة، وحيث تفرض الولاءات المناطقية نفسها.
* الانقسام المؤسساتي: وجود معسكرين متحاربين (عملية الكرامة في الشرق والفجر في الغرب)، لكل منهما برلمان وجيش ورئيس وزراء، مما عمق الانقسام السياسي والمؤسسي.
* الدعم الإقليمي والدولي: ساهم تدخل الأطراف الخارجية (مثل تركيا، قطر، الإمارات، مصر).

ومن عوامل استمرار الأزمة تجاوز المؤسسات الليبية لأولوياتها القانونية (شرعيتها)، وفشل التسويات في بناء مؤسسات موحدة، واستمرار النزاع على السلطة والموارد المالية.(24)

لقد شهدت السنوات التي تلت الثورة في ليبيا تمركز الميليشيات المختلفة في العاصمة طرابلس، حيث

خاضت صراعات مستمرة على النفوذ والسيطرة في ظل غياب نظام قوي ومؤسسات أمنية فعالة.

ورغم وصول حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج، إلى العاصمة في 26مارس2016م، بدعم دولي واسع، إلا أنها عجزت عن معالجة الأزمات الأمنية، لم تتمكن الحكومة من احتواء الميليشيات المسلحة المنتشرة، بل سعت إلى شرعنتها واستخدامها لمواجهة معارضيها، وتعد طرابلس مركز القرار السياسي والاقتصادي، ما جعلها محط أطماع داخلية وخارجية؛ وقد أسهمت الثروات النفطية الغنية في تمكين أمراء الميليشيات من التحكم في مليارات الدولارات والتأثير على مفاصل السلطة؛ كما تدخلت هذه الميليشيات في القرارات والتعيينات، وتتحكم في الصفقات الكبرى، وتحدد أسعار الصرف في السوق الموازية، وتدير استثمارات ضخمة في عدة دول ؛كما شهدت المرحلة الانتقالية تحولا كبيرا وغير متوازن في الجماعات المسلحة المنظمة محليا التي ترعاها الدولة، وقد ارتكبت العديد من المليشيات المسلحة أعمال قتل خارجة عن القانون ما جعل المليشيات تشعر بأنها فوق القانون، وفي عام 2013م وصلت حالة الانفلات الأمني إلى حد اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان من قبل مليشيات مسلحة واحتجازه لساعات قبل الإفراج عنه، وفي وقت سابق قامت

بعض المليشيات الأخرى بقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفن في بنغازي، وقامت جماعات مسلحة بتعطيل وإغلاق الكثير من حقول النفط والغاز، ومعامل التصفية، ومحطات توليد الطاقة، وكان هدفهم من ذلك هو تحقيق مطالب سياسية ومالية على غرار ما قام به مناصرو الفدرالية في إقليم برقة بمحاصرة الموانئ الليبية في الشرق، ومن ثم خفض إنتاج النفط الخام إلى (150)، ألف برميل في اليوم، أي بأقل من عشر إنتاجه ؛كذلك ظهور خلافات حادة حول قانون العزل السياسي، الذي تم فرضه على المؤتمر الوطني، حيث قام المؤتمر الوطني بإقرار القانون في أبريل عام 2013م، بعد الهجوم على السفارة الفرنسية، وفي وسط الأجواء الساخنة قامت المليشيات المسلحة بفرض حصار على المؤتمر الوطني، وعدد من المباني الوزارية في طرابلس، وقامت بتهديد أعضاء المؤتمر إن لم يعتمدوا القانون، الأمر الذي ترتب عليه فرضه بالقوة، وانعكس ذلك على التعيينات والقرارات المهمة لصالح المليشيات.

ان ضعف الحكومات المتعاقبة مع زيادة عدد المليشيات المسلحة، واختطاف المؤسسات وتسخيرها للمصالح الحزبية، والقبلية والجهوية، ومن ثم خلق المزيد من الدوافع للصراع تجد أن هذه الحكومات الضعيفة، تعاونت واعتمدت على المليشيات في فرض شرعيتها، ومن ثم صادرت هذه المليشيات دور الحكومات في عملية حفظ الأمن، وعلى الرغم من أن الهدف كان خطوة مرحلية إلى حين بناء الجيش والشرطة ،فإن المليشيات صارت اقوى من أجهزة الدولة لأنها ،أصبحت تشكل ذراعا مسلحا لفئات اما ان تكون جهوية، أو فئة سياسية، أو قبلية. (25)

الفصل الثالث- مسارات الفوضى والاستقرار وسيناريوهات بناء الدولة:

المحور الأول - متطلبات بناء الدولة: أمن، شرعية، اقتصاد، مؤسسات:

يُعدّ بناء الدولة من أكثر موضوعات العلوم السياسية والإدارة العامة تعقيدًا، نظرًا لتداخله مع العديد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُنظر إلى الدولة الحديثة في الأدبيات الأكاديمية ككيان سياسي يملك احتكارًا شرعيًا للقوة داخل إقليم محدد، وقادرًا على إدارة العلاقات بين المجتمع والسلطة وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيه. وتشير الدراسات إلى أن بناء الدولة في سياقات ما بعد الصراع أو الأزمات يتطلب توافر ثلاثة أبعاد رئيسية تتكامل لتؤسس لقيامة دولة مستقرة وقادرة على البقاء: الأمن، الشرعية، الاقتصاد، والمؤسسات. وبناءً على ذلك، سنستعرض في هذا المبحث أهمية كل من هذه العناصر وارتباطها بعملية بناء الدولة.

1- الأمن - أساس قدرة الدولة على الوجود والسيادة:

يُعد الأمن الشرط الأول لبناء الدولة الناجح، لأنه يوفر الاستقرار الداخلي والسيطرة على الإقليم. حسب التعريف التقليدي، فإن الدولة الحديثة تميز نفسها من خلال احتكار «العنف الشرعي» داخل حدودها، مما يعني قدرتها على فرض القانون ومنع انتشار الجماعات المسلحة أو الفوضى، يركز مفهوم الأمن في سياقات بناء الدولة على استعادة سيطرة الدولة على مؤسسات القوة مثل الجيش والشرطة، وضمان عدم تعدد مراكز القوة المسلحة التي تتنافس مع الدولة. كما أن الأمن يشمل الحماية من الاعتداءات الخارجية والتهديدات العابرة للحدود التي تستهدف الاستقرار الوطني.

ويؤكد أدب السياسة المقارنة أن غياب الأمن يؤدي إلى استمرار الصراعات وعدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، ما يضعف أي جهود لاحقة لبناء مؤسسات قوية أو نظام شرعي؛ في التجارب الدولية، مثل العراق وأفغانستان، يوضح الخبراء أن إعادة بناء أجهزة الأمن وإصلاح قطاع الأمن من أولويات بناء الدولة بعد النزاع، لأن فشل التحكم في الأمن يؤدي سريعًا إلى انهيار جهود بناء الدولة نفسها؛ حيث يُنظر إلى الأمن كشرط أساسي لبناء الدولة وبدونه تتفكك جهود بناء مؤسسات أخرى. يشمل الأمن السيطرة على استخدام القوة داخل الإقليم وإرساء احتكار شرعي للعنف من قبل الدولة فقط، وهو ما يميّز الدولة الحديثة عن الفوضى المسلحة أو حكم الميليشيات.

أن الاستقرار الأمني يخلق بيئة تمكن من تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وأن غياب الأمن يؤدي إلى إعادة إنتاج الصراعات أو انتكاس عملية البناء ، ففي حالات ما بعد النزاعات، يعتبر استعادة السلطة المركزية والسيطرة على الأجهزة الأمنية من أولويات بناء الدولة.(26)

2- الشرعية: الرابط بين الدولة والمجتمع:

تُعد الشرعية الخاصة بالسلطة السياسية من شروط الاستدامة للدولة الحديثة، وهي مفهوم اجتماعي يعبر عن قبول المواطنين والنخب السياسية لسلطة الدولة وآليات حكمها. في سياق بناء الدولة، تُعد الشرعية أكثر من مجرد وجود دستور أو انتخابات؛ إنها تتعلق بالعلاقة بين الدولة والمجتمع وثقة المواطنين في قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق المصلحة العامة؛ الشرعية تقاس وفق نوعين:

الشرعية الإجرائية الناتجة عن الالتزام بالقواعد الدستورية والإجراءات القانونية في إدارة شؤون الحكم،

الشرعية المبنية على الأداء ، أي قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة الأساسية.

وبحسب دراسات منظمة التعاون الإنمائي(OECD) ، فإن بناء الشرعية مرتبط بتحسين الخدمات العامة والتفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع، وخاصة في الحالات

الهشّة. ويعتبر غياب الشرعية أحد أسباب استمرار النزاعات وانعدام الثقة في المؤسسات، وقد يؤدي إلى نزاعات متجددة حتى بعد توقيع اتفاقات السلام ،إذا لم تحظَ الشرعية بقبول مجتمعي واسع، فقد يصبح وجود الدولة مجرد سلطة شكلية هشة تتقلب مع أي أزمة سياسية أو أمنية ؛ وقد كرر الباحثون أن بناء الشرعية يعد عملية سياسية معقدة تتطلب مشاركة كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، وأنها ليست مجرد تقنية إدارية يمكن فرضها من الأعلى إلى الأسفل.

3- الاقتصاد- المورد الحيوي للاستقرار والتنمية:

يمثل الاقتصاد دعامة أساسية لبناء الدولة، إذ يوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل أجهزة الدولة، الأمن، الخدمات العامة، والتنمية الشاملة. وفي سياق بناء الدولة، يرتبط الاقتصاد بوظائف الدولة داخل المجتمع، فهو لا يقتصر على النمو الاقتصادي فقط، بل يشمل تحسين توزيع الدخل، ضمان فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الأدبيات في الاقتصاد السياسي لبناء الدولة تؤكد أن قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات (مثل الضرائب) وإدارتها بشكل فعال تُعد مؤشرًا على تقدم الدولة في عملية البنـاء. فالدولة التي تعجز عن إدارة مواردها أو تعتمد على مصادر غير مستقرة (مثل النفط تحديدًا في دول الخليج وشمال إفريقيا) قد تواجه ضعفًا في تقديم الخدمات وتأمين استدامة المالية العامة في الحالات التي يعود فيها الاقتصاد إلى النمو، يصبح لدى الدولة قابلية أكبر للتعامل مع احتياجات السكان، مما يعزز ثقة المجتمع في الدولة ويزيد من شرعيتها. ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية ليست مجرد أداة للنمو، بل عنصر مركز في ترسيخ العلاقة الاجتماعية بين الدولة والمواطن .

4- المؤسسات - الإطار البنيوي للوظيفة الحكومية:

المؤسسات هي الهيكل الذي يُمكِّن الدولة من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، وتشمل المؤسسات السلطة التشريعية، الجهاز التنفيذي، السلطة القضائية، الإدارة العامة، الأجهزة الأمنية، ومؤسسات الرقابة والمساءلة؛ وتشكّل المؤسسات القوية الصلبة لبنة أساسية في بناء الدولة، لأنها تضمن التخصص الوظيفي، وتحدد الأدوار والمسؤوليات، وتتيح آليات المساءلة، الشفافية، وسيادة القانون؛ حيث ان ضعف المؤسسات يؤدي إلى ترهل الإدارات، انعدام الرقابة على الفساد، وتداخل السلطات، ما يحدّ من فعالية الدولة ويضعف قدرتها على تحقيق أهدافها.تشدد النظريات الحديثة لبناء الدولة على أن الإصلاح المؤسساتي يجب أن يكون متوازيًا مع بناء الأمن والشرعية، لأنه بدون مؤسسات قوية لا يمكن تحقيق استقرار طويل الأمد ولا تقديم خدمات عامة فعّالة. ويتضمن ذلك أيضًا تطوير الإدارة العامة، العدالة، والإطار

القانوني الذي يضمن حقوق الأفراد ويحد من أي تجاوزات؛ ويتضح من الأدبيات الأكاديمية أن بناء الدولة هو عملية شاملة متعددة الأبعاد، تتطلب توفّر أربعة ركائز أساسية: **الأمن، الشرعية، الاقتصاد، والمؤسسات ، فالأمن** يوفر القدرة على السيطرة والهيمنة على الإقليم، **والشرعية** تربط الدولة بالمجتمع وتؤسس لقبولها، **والاقتصاد** يوفر الموارد لاستدامة الوظائف العامة، **والمؤسسات** تشكّل الإطار البنيوي الذي يُمكّن الدولة من أداء مهامها.

إن إغفال أحد هذه الركائز لا يؤدي فقط إلى ضعف الدولة، بل قد يسهم في استمرار الهشاشة والصراعات؛ وللحصول على دولة مستقرة ومستدامة، يجب تحقيق تكامل بين هذه العناصر من خلال سياسات واضحة، مشاركة شعبية واسعة، وإصلاحات مؤسسية شاملة.(27)

المحور الثاني - سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية:

تتمحور سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية حول تحديات إعادة بناء المؤسسات (الأمنية، السياسية، الإدارية) وتجاوز حالة "اللا نظام" إلى نظام مستقر، وسط صراع مستمر بين القوى التقليدية والمجموعات المسلحة. وتشمل التوقعات المستقبلية سيناريوهات تتراوح بين الاستقرار والازدهار عبر بناء مؤسسات قوية ودستور دائم، وبين سيناريوهات استمرار النزاع والتشظي .

فيما يلي أبرز أبعاد سيناريوهات مستقبل الدولة الليبية:

أولا - سيناريو استمرار النزاع والتشظي: يرتكز على فشل التوافق السياسي واستمرار الصراع المفتوح بين القوى التقليدية والمجموعات المسلحة، مما يؤدي إلى ضعف أمني وإداري مستمر، ويشير هذا السيناريو إلى استمرار حالة الانقسام والصراع المسلح بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية في ليبيا، مما يعكس فشل جهود التوافق الوطني وإعادة بناء مؤسسات الدولة؛ يمكن تقسيم أبرز أبعاد هذا السيناريو إلى ثلاثة محاور **رئيسية:**

1- البعد السياسي والمؤسساتي:

*تفاقم الانقسام السياسي: استمرار وجود حكومات ومؤسسات موازية في الشرق والغرب، ما يعرقل عملية اتخاذ القرار ويضعف الشرعية الوطنية.

*ضعف الشرعية المؤسسية: عدم قدرة البرلمان والحكومة على فرض سلطتهما على كامل التراب الوطني، ما يؤدي إلى انعدام الثقة بين المواطن والدولة.

*غياب التوافق الوطني: فشل الحوار السياسي الوطني المستدام، مما يحافظ على حالة الاستقطاب بين مختلف الفاعلين السياسيين والمليشيات المسلحة.

2- البعد الأمني والعسكري:

***تصاعد النزاع المسلح:** استمرار اشتباكات الميليشيات على الموارد والمناطق الاستراتيجية، مع غياب قدرة الدولة على فرض القانون.

***تراجع قدرة الأجهزة الأمنية:** ضعف التنسيق بين القوات النظامية، وسيطرة بعض المجموعات المسلحة على مفاصل الأمن، ما يزيد من حالة الانفلات الأمني.

***انتشار السلاح والفوضى:** استمرار تهريب الأسلحة وتسلح الميليشيات، ما يعقد جهود تحقيق الاستقرار ويزيد من وتيرة العنف.

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

*تدهور الاقتصاد الوطني: استمرار النزاع يعرقل إدارة الموارد النفطية ويؤثر على الإيرادات العامة والخدمات الأساسية.

*تفاقم الأزمة الإنسانية: ارتفاع معدلات البطالة والفقر والهجرة، مع استمرار النقص في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والكهرباء.

*ضعف التنمية المحلية: انعدام الاستقرار السياسي والأمني يحول دون التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، مما يعيق إعادة بناء البنية التحتية وتنمية المجتمع المدني.

يُظهر سيناريو استمرار النزاع والتشظي أن فشل التوافق السياسي والأمني يؤدي إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار، ويؤثر بشكل مباشر على الشرعية المؤسسية والأمن والخدمات الأساسية ؛هذا السيناريو يعكس واقعاً هشاً يمكن أن يستمر ما لم تتدخل جهود وطنية ودولية فعّالة لإعادة بناء الدولة والمؤسسات.

ثانيا: سيناريو بناء الدولة (الاستقرار): يهدف إلى الانتقال من حالة "اللا نظام" إلى تأسيس دولة قوية قائمة على المؤسسات، والدستور، والجيش الموحد.

يعكس هذا السيناريو إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز مؤسسات الدولة، بناءً على توافق وطني، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وتطوير الاقتصاد، بما يؤدي إلى تعزيز الشرعية والثقة بين الدولة والمجتمع. يمكن تقسيم أبرز أبعاد هذا السيناريو إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1- البعد السياسي والمؤسساتي والذي يهدف إلي:

* **تحقيق التوافق السياسي الوطني:** نجاح مسارات الحوار الوطني والمصالحة بين الأطراف السياسية المختلفة، ما يضع الأساس لوحدة المؤسسات.

* **تعزيز الشرعية والمؤسسات:** تقوية البرلمان والحكومة الموحدة، وضمان استقلالية القضاء، بما يعزز احترام القانون وتطبيقه على الجميع.

* **إصلاح مؤسسات الدولة:** إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الحكومية لضمان الكفاءة والشفافية، ومكافحة الفساد الإداري.

2- البعد الأمني والعسكري

توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية: دمج القوات النظامية والمليشيات تحت هيكل وطني واحد، مع تطوير قدراتها لمكافحة الجريمة وحماية الحدود؛ حيث يمثل البعد الأمني والعسكري أحد الركائز الأساسية لاستقرار الدولة وبناء مؤسساتها، إذ يحدد قدرة الدولة على فرض القانون وحماية المواطنين وضمان سيادة مؤسساتها؛ وفي سياق سيناريوهات بناء الدولة في ليبيا، يتضمن هذا البعد عدة عناصر **رئيسية:**

* **توحيد الأجهزة العسكرية والأمنية:** وذلك من خلال دمج القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمليشيات المسلحة تحت قيادة وطنية موحدة، مع وضع هيكل تنظيمي واضح وصلاحيات محددة لكل وحدة، وتطوير قدرات هذه الأجهزة في مجالات الأمن الداخلي وحماية الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

* تعزيز الأمن الداخلي والاستقرار ،وإنشاء آليات مراقبة ورقابة داخلية فعالة لضمان ضبط الانفلات الأمني ومكافحة الفوضى.

* الحد من انتشار السلاح غير القانوني، وتفكيك الشبكات المسلحة غير المرخصة، بما يعزز سيادة القانون.

3* إخضاع جميع الفاعلين العسكريين والمدنيين للقوانين الوطنية، وضمان استقلالية القضاء العسكري والمدني.

* محاسبة المتورطين في الانتهاكات الأمنية أو العسكرية، بما يرسخ الثقة بين الدولة والمواطن.

* تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات الأمنية، وتدريب القوات، ومكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة.

* الاستفادة من الدعم الدولي لإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية وفق أفضل المعايير.

إن سيناريو بناء الدولة، يشكل البعد الأمني والعسكري حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار ،وتوحيد الأجهزة، تعزيز الأمن الداخلي، وإرساء سيادة القانون يشكلان شروطًا أساسية لتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها بشكل فعال، وضمان حماية المواطنين، وتوفير بيئة آمنة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.(28)

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

يعد البعدان الاقتصادي والاجتماعي ركيزتين أساسيتين في بناء الدولة الحديثة، حيث يهدفان إلى تحقيق الاستقرار من خلال هيكلة الاقتصاد (إنتاج، توزيع، استهلاك) وضمان العدالة الاجتماعية، والخدمات الجيدة، والتماسك المجتمعي. يشمل ذلك تنويع مصادر الدخل، خلق فرص عمل للحد من البطالة والفقر، تعزيز اللامركزية، ومشاركة المجتمع المدني ،والذي يهدف **إلي:**

* **انتعاش الاقتصاد الوطني:** إعادة تنظيم قطاع النفط والموارد الطبيعية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنويع مصادر الدخل.

* **تحسين الخدمات العامة:** توفير الكهرباء والماء والصحة والتعليم، بما يعزز جودة الحياة ويقلل من الفقر والبطالة.

* **تعزيز التنمية المستدامة:** دعم برامج التنمية المحلية، وتمكين المجتمع المدني، وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية والاجتماعية.

ثالثا: سيناريو "الازدهار والعدالة": يتمثل في رؤية مستقبلية تعتمد على مشروع ليبي خالص يهدف إلى بناء اقتصاد ومؤسسات قوية تضمن العدالة والازدهار ،ويرتكز سيناريو الازدهار والعدالة في ليبيا على توحيد المؤسسات، سيادة القانون، وتوزيع عادل للموارد، بالتزامن مع إصلاحات اقتصادية شاملة لزيادة إنتاج النفط وتفعيل القطاع الخاص. يهدف هذا التصور إلى بناء دولة مدنية مستقرة، تعزز العدالة الاجتماعية عبر الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم الجيد، والخدمات اللامركزية .

أبرز ملامح سيناريو الازدهار والعدالة:

الاستقرار السياسي والأمني: انتقال سلمي للسلطة التنفيذية، حل النزاعات حول القوانين الانتخابية، توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، وإنهاء حالة الانقسام.

العدالة التوزيعية والاقتصادية: اعتماد آليات شفافة لإدارة الإيرادات النفطية، تفعيل دور القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط.

تنمية شاملة: تحديث البنية التحتية، بناء طرق استراتيجية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

العدالة الاجتماعية والحماية: تطبيق الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية لتعزيز الحماية الاجتماعية، والتعليم الشامل، والخدمات الصحية عالية الجودة.

سيادة القانون والمؤسسات: استعادة هيبة القضاء، تفعيل المساءلة، وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة؛ ويعتمد تحقيق هذا السيناريو على نجاح الإصلاحات الهيكلية، وفعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني على أن

تكون الارادة وطنية خالصة لا علاقة لها بالتدخلات والوسائط الخارجية التي تسعي أطرافها إلي تعقيد الأزمة وإطالة عمرها بما يحقق أهدافها ويحافظ على مصالحها ؛ حيث تؤكد المقاربات النقدية أن بناء الدولة لا يمكن فرضه عبر تدخل دولي دون توافق داخلي وفي الحالة الليبية تداخلت المبادرات الدولية ،وتعارضت مصالح القوى الإقليمية ،ودُعمت أطراف محلية متنافسة ما ساهم في إدامة الانقسام إضعاف المؤسسات الوطنية وتحويل الصراع إلى صراع بالوكالة وبذلك أصبحت عملية بناء الدولة رهينة للتوازنات الخارجية، وهو ما يتناقض مع شروط الاستدامة التي تؤكد عليها الأدبيات الحديثة.

التحديات المحورية للمستقبل:

* **إرساء الأمن:** يعد التحدي الأكبر في ظل غياب دستور قوي وانتشار المجموعات المسلحة.

* **توحيد المؤسسات:** دمج المؤسسات السياسية والعسكرية التي شهدت انقساماً كبيراً.

* **التحول الديمقراطي:** إنجاز انتخابات ديمقراطية تنهي المراحل الانتقالية

لقد تناول هذا البحث إشكالية بناء الدولة الليبية في ظل التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية، من خلال قراءة تحليلية لمسارات الفوضى والاستقرار التي عرفتها ليبيا منذ عام 2011. وقد بيّن البحث أن تعثر عملية بناء الدولة لا يعود إلى عامل واحد، بل هو نتيجة تداخل معقد بين الانقسامات الداخلية، وضعف المؤسسات، وانتشار السلاح، إلى جانب التدخلات الخارجية التي عمّقت الأزمة وأطالت أمدها. وفي المقابل، يظل تحقيق الاستقرار ممكنًا إذا ما توفرت إرادة وطنية جامعة، ورؤية واضحة لبناء دولة تقوم على الشرعية وسيادة القانون ؛ وقد خلصت الدراسة في هذا البحث إلي أن بناء الدولة الليبية ليس مسارًا مستحيلًا، بل هو مشروع وطني طويل الأمد يتطلب تضافر الجهود الداخلية، وتغليب منطق الدولة على منطق الصراع، من أجل تحقيق الاستقرار وبناء مستقبل آمن ومستدام لليبيا، وقد تم تضمين ذلك في مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو **التالي:**

أولا ـ النتائج:

1- أظهرت الدراسة أن الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة شكّلا عائقًا رئيسيًا أمام بناء الدولة، وأسهمَا في إضعاف الشرعية المؤسسية.

2- أثبتت التحديات الأمنية، خاصة انتشار السلاح والميليشيات، أن غياب احتكار الدولة لاستخدام القوة يعد سببًا مباشرًا لاستمرار الفوضى.

3- بيّن البحث أن التدخلات الخارجية، رغم اختلاف دوافعها، ساهمت في تعقيد الأزمة الليبية وأضعفت فرص الحل الوطني المستقل.
4- أكدّت الدراسة أن غياب المسار الدستوري التوافقي عطّل إعادة بناء مؤسسات الدولة وأبقى العملية السياسية في حالة عدم استقرار.
5- خلص البحث إلى أن الاستقرار في ليبيا مرتبط بشكل وثيق بالإصلاح الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

ثانيا – التوصيات:

1- ضرورة تعزيز الحوار الوطني الشامل بين مختلف الأطراف الليبية للوصول إلى توافق سياسي يُنهي حالة الانقسام.
2- الإسراع في استكمال المسار الدستوري واعتماد دستور دائم يشكّل أساسًا قانونيًا لبناء مؤسسات الدولة.
3- العمل على توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، ونزع السلاح من الجماعات المسلحة، وبناء أجهزة أمنية مهنية.
4- تبنّي سياسات اقتصادية وإدارية فعّالة تقوم على الشفافية ومكافحة الفساد، وضمان التوزيع العادل للثروات.
5- دعوة المجتمع الدولي إلى دعم الحلول السياسية الليبية دون فرض أجندات خارجية، وبما يحترم السيادة الوطنية.

بيان تضارب المصالـــح:
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

المراجع:

1- بشارة عزمي ،الدولة: المعنى والوظيفة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة.
2- عبدالله العروي ،مفهوم الدولة ،التحول من البنى التقليدية إلي الدولة الحديثة ،المركز الثقافي العربي.
3- نور جلال ،ملامح من فيض الحضارة في العصور المصرية القديمة ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ،1996 ،ص 23

4- السيد الحسيني ،علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا ، القاهرة ، دار المعارف ،الطبعة الثانية ،1981.
5- برتران بادي ،بيار بيرنيوم ،ترجمة:جوزيف عبدالله ، سوسيولوجيا الدولة في عصر العولمة، بيروت ، مركز الانماء القومي ، 2003.
6- Finer, Herman Mthory and pradice pfmodern Government, Revised Edition, New York, 1969
7- the found for pace "Libya Country Dasboard"Fragil states Index 2021,https://urlz.fr/nmbs,(Accessed April 22,2022)
8- google.com/search?q=موقع الحالة الليبية ضمن نظريات الدول الهشة والفاشلة
9- Rasmas Alenius Boserup and luis Martinez, (STATE), pp,26-28
10- خليل حسين ، المشترك والمفترق في الثورات العربية ،نشرت في صفحة الخليج الامارتية بتاريخ 2011/11/18.
11- عبدالفتاح ماضي ، التحول الديمقراطي: الاشكالية والتحديات ، دار الشرق.
12- عبدالسلام الشريف، الانقسام السياسي الليبي وانعكاساته على مؤسسات الدولة، مجلة دراسات ليبية.
13- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات(2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وازمة بناء الدولة ، بيروت المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
14- المجلة الجزائرية للأمن الانساني (2019) ،اشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي ،بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ،7(2) انظر https://asjp.cerist.ds/en/articale/140648
15- الزرقاني ،(2025)، الاوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011، مجلة البحوث الاكاديمية.
16- عمر،(2025)، أثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سرت.
17- الجندي وعون،(2025)، أشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011، مجلة أفاق اقتصادية.
18- لزهر وصولي ،(2025)، تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، 14 (1)، 1001-1025
19- علوش ،(2025)، اشكالية اصلاح وإعادة القطاع الأمني في ليبيا بعد 2011، مجلة مدارات سياسية ،7 (1)- 25-48
20- الزرقاني (2025)، مرجع سبق ذكره
21- الجندي وعون (2025)، مرجع سبق ذكره
22- علوش (2025)، مرجع سبق ذكره
23- علوش ، مرجع سبق ذكره
24- من الانهيار الأمني إلي إعادة انتاج الانقسام السياسي google,com/search?q

25- عبدالباسط عبارة ، المليشيات في ليبيا سنوات النهب والاستثمار في الفوضى، بوابة افريقيا الاخبارية ،2019 https://www.afrigatenews.net/artical
26- محمد عبدالحفيظ الشيخ ،دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية،مصر، جامعة الدول العربية، مجلة شئوون عربية ، العدد 2016،166،ص61
27- ابراهيم خليل البلعزي ،إعادة بناء الدولة الليبية بين نظريات العقد الاجتماعي والديمقراطية التشاركية، (2025)
28- سيناريوهات الازدهار والعدالة لمستقبل ليبيا google.com/search?q